مُسْنَد

سَهْل بْن زِياد الآدَمِيّ

من أصحاب الإمام الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام

دراسة تفصيلية حول جميع روايات سهل

الجزء الأول

تأليف

الأُستاذ المحقق الشيخ محمد جعفر الطبسي

قسم التحقيق في مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام

www.ketab.ir

طبسی، محمّدجعفر، ۱۳۳۵ـ .
مسند سهل بن زیاد الآدمي / تألیف: الشیخ محمّد جعفر الطبسي. ـ قم: مرکز فقه الأئمّة الأطهار علیهم السلام، ۱٤۳٦ق / ۱۳۹۳ش.
ISBN: 978-600-5694-91-8
٥٦٨ ص.
فهرست‌نویسی براساس اطلاعات فیپا.
کتابنامه بصورت زیرنویس.
چاپ اول.
۱. احادیث شیعه ـ قرن ۱۳. الف. سهل بن زیاد آدمی رازی، قرن ۳. ب. طبسی، محمدجعفر، ۱۳۳۵ـ ، گردآورنده. ج. عنوان
۱۳۹۳ ٥م۹س/۷/Bp۱۲۸ ۲۹۷/۲۱۲
شماره کتابشناسی ملی: ۳٦۱۷۹۷۰

www.ketab.ir

منشورات مرکز فقه الأئمة الأطهار علیهم السلام

مسند سهل بن زیاد الآدميّ (۱)

تألیف:..... الشیخ محمّد جعفر الطبسي
الطبعة:..... الأُولیٰ ۱٤۳٦ق = ۱۳۹۳ش
المطبعة:..... یاران ـ قم
الکمیّة:..... ٥۰۰ نسخة

حقوق الطبع محفوظة

شابك: ٥-۹۲-٥٦۹٤-٦۰۰-۹۷۸ ISBN: 978-600-5694-92-5

مقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين محمّد صلّى الله عليه وآله أجمعين واللعن على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

أمّا بعد: فقد اختلفت كلمات أهل الرجال حول سهل بن زياد الآدمي على حدّ توجد قرائن عديدة على ضعفه من جانب، كما أنّه من جانب آخر توجد شواهد عديدة على وثاقته وربما يحصل للمتأمّل في كلماتهم التوقّف لوجود التعارض بينهما، ومن اللازم التحقيق والبحث عن وجود مرجّح لأحد القولين.

والظاهر أنّه يكفي لترجيح الوثاقة اعتماد المشهور على أخباره، ونقل الأجلّاء عنه، فكما أنّ اعتماد المشهور على فتوى في الفقه يوجب رجحانها عند التعارض مع فتوى غير المشهور، كذلك نقل الأجلّاء واعتمادهم في الحديث على شخص يوجب توثيقاً له مرجّحاً على قدحه عند التعارض، ولا ريب في اعتماد أجلّاء أصحاب الحديث وأكابر الرواية على ما يرويه سهل بن زياد، فإن الكليني والصدوق والشيخ قد اعتمدوا عليه في موارد كثيرة والشيخ وإن ضعّفه في الفهرست ولكن مضافاً إلى توثيقه في كتاب الرجال الذي هو متأخّر عن كتاب الفهرست، اعتمد على رواياته وجعلها مستندة لفتاواه مع عدم وجود مستند آخر.

www.ketab.ir

هذا ويكفي لتضعيف من ذهب إلى ضعفه، أن يقال إنّ السبب المهمّ في جرحه إنّما هو رميه بالغلو وانّ أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري قد أخرجه من قم، مع انّ هذا غير قادح جدّاً، لأنّ مفهوم الغلو عند القدماء يختلف مع مفهومه عند المتأخّرين، فانّ كثيراً من القدماء كانوا يعتقدون للأئمّة عليهم السلام مرتبة معيّنة من الفضل والعلم والعصمة مع عدم جواز التعدّي عنها بخلاف المتأخّرين فإنّهم يعتقدون بأنّهم ليسوا محدودة بتلك المرتبة، ويشهد لذلك ما صرّح به الوحيد البهبهاني في فوائده فانّه قال: الظاهر أنّ كثيراً من القدماء سيّما القميّين منهم والغضائري كانوا يعتقدون للأئمّة عليهم السلام منزلة خاصّة من الرفعة والجلالة ومرتبة معيّنة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم وما كانوا يجوّزون التعدّى عنها وكانوا يعدّون التعدّي ارتفاعاً وغلواً حسب معتقدهم حتّى إنّهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلواً بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم أو التفويض الذي اختلف فيه كما سنذكر، أو المبالغة في معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم أو الإغراق في شأنهم وإجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص واظهار كثير قدرة لهم وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعاً أو موزناً به سيّما بجهة أنّ الغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلّسين. انتهى كلامه.(١)

فهذا الكلام يدلّ على وجود الاختلاف بين القدماء والمتأخّرين في تفسير الغلو فإذا ذهبنا إلى أنّ ما تخيلوه غلواً ليس عندنا بغلو بل هو حقّ محض ومعرفة خالصة، فلا يقدح التضعيف المستند إلى ذلك.

قال الشيخ المفيد: فأمّا نصّ أبي جعفر رحمه الله بالغلو على من نسب مشايخ القميين وعلمائهم إلى التقصير، فليس نسبة هولاء القوم إلى التقصير علامة على غلو الناس إذ في جملة المشار إليهم بالشيخوخة والعلم من كان مقصّراً، وانّما يجب

(١) فوائد رجالية في ضمن منهج المقال، الفائدة الثانية ١: ١٢٨.

www.ketab.ir

الحكم بالغلو على من نسب المحقّين إلى التقصير، سواء كانوا من أهل قم أم غيرها من البلاد وسائر الناس.

وقد سمعنا حكاية ظاهرة عن أبي جعفر محمّد بن الحسن بن الوليد لم نجد لها دافعاً في التقصير وهي ما حكي عنه أنّه قال: أوّل درجة في الغلو نفي السهو عن النبيّ والإمام فإن صحّت هذه الحكاية عنه فهو مقصّر مع أنّه من علماء القميين ومشيختهم.(١)

فإنّ ما ذهب إليه الشيخ الصدوق من أنّ القول بعدم السهو للنبي صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام مساوق للغلو خطأ جدّاً وغير مطابق لأُصول المعارف والاعتقادات عندنا، فإنّ الله أراد اذهاب جميع ما يعدّ رجساً من الذنب والخطأ والسهو عن أهل البيت عليهم السلام، وليس الرجس منحصراً في الذنب بل يشمل الخطأ والنسيان أيضاً.

وخلاصة الكلام انّ نقل الأجلّاء والمشايخ عنه دليل واضح على وثاقته ولا يقاومه ما ذكر في كلمات الرجاليين من التضعيف، كما أنّ الدليل المهمّ لجرحه إنّما هو رميه بالغلو وهو غير صحيح جدّاً كما أوضحناه، ففي المجموع ترجّح وثاقته ولكن في النفس شيء من جهة إنّ الظاهر انّ شهادة النجاشي بعد صحّة الاعتماد عليه غير مرتبط بعمل أحمد بن محمّد بن عيسى، فانّ النجاشي في أوّل كلامه صرّح بأنّه غير معتمد وبعد ذلك أشار إلى عمل أحمد بن محمّد بن عيسى، وكما انّ المستفاد من عبارة الشيخ في الفهرست هو هذا، بمعنى أنّه صرّح أوّلاً بانّه ضعيف في الحديث وغير معتمد فيه ثمّ بعد ذلك أشار إلى عمل أحمد بن محمّد بن عيسى، كما أنّ المستفاد من عبارة الشيخ في الفهرست أنّه صرّح أوّلاً بأنّه ضعيف في الحديث وغير معتمد فيه ثمّ بعد ذلك أشار إلى عمل أحمد بن محمّد بن عيسى، وبناءً عليه لا يصحّ أن يقال إنّ ذهابه إلى عدم الاعتماد من جهة ما فعله

(١) راجع تصحيح الاعتقاد: ١٣٥.

www.ketab.ir

أحمد بن محمّد بن عيسى.

هذا ويمكن أن يقال: بأنّ عمل الأجلّاء كما أنّه مضعف لعمل أحمد بن محمّد بن عيسى، كذلك هادم لهذا الوهم ويجعله غير قابل للإعتماد، وكيف كان فالبحث عن سهل بن زياد ليس بسهل جدّاً خلافاً لما هو المشهور من أنّ الأمر في السهل سهل، فاللازم على المحقّقين أن يبحثوا عنه وعن القرائن المتعدّدة للضعف والوثاقة، والبحث عن وجود مرجّح لأحدهما على الآخر، وكما أنّ اللازم أيضاً البحث عن الروايات التي نقلها سهل في كتاب التوحيد للشيخ الصدوق وغيره.

وبحمد الله والمنّة سماحة العلّامة المحقّق المتّتبع الشيخ محمّد جعفر الطبسي دامت بركاته قام بهذا الأمر المهمّ في قسم التحقيق في مركز فقه الأئمّة الأطهار عليهم السلام وبحث في مقدمة الكتاب عن هذا الموضوع بحثاً وافياً جامعاً فنشكره على هذه العملية العلمية المهمّة الرجالية، وكما أنّنا نشكر الفضلاء الذين ساعدوه في جمع الروايات، ونشكر أيضاً من مدير المركز سماحة حجّة الإسلام والمسلمين الشيخ محمّد رضا الفاضل الكاشاني دامت بركاته، ونسئل الله تبارك وتعالى أن يقبل منّا ومن المؤلّف المعظّم وأن يحشرنا مع الأئمّة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين.

مركز فقه الأئمّة الأطهار عليهم السلام ـ قم

محمّد جواد الفاضل اللنكراني

١٣٩١/١/٥

www.ketab.ir